

تقرير مراقب الحسابات

إلى الأخوة / المساهمين
المحترمين
البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

قمنا بمراجعة القوائم المالية للبنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار المستقلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين ومصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وهذه القوائم المالية وكذا الالتزام بالعميل وفقاً لأحكام التريعة الإسلامية مسؤولة إدارة البنك ، ومسئوليتنا تنحصر في إبداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها .

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية وفي ضوء أحكام القوائم واللوائح البنكية السارية، وتتطلب معايير المراجعة المذكورة تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختياري للمستندات والأدلة المضافة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية ، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييم للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية . وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ، ونرى أن ما قمنا به من أعمال لمراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

بتطبيق منشوري البنك المركزي اليمني رقمي (٦) لسنة ١٩٩٦ ، (٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن تصنيف الأصول والالتزامات المعرضة والمحتملة وتكوين المخصصات اللازمة وأثرها على القوائم المالية .. فإن هناك عجز في مبلغ تلك المخصصات وفقاً لما هو موضح بالإيضاح رقم (١٠) ضمن الإيضاحات المتضمنة للقوائم المالية .

وفيما عدا تأثير ما تقدم بالفقرة السابقة .. فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه قد تم إعدادها — في كل جوانبها الهامة — طبقاً لمتطلبات المحاسبة للبنك المركزي اليمني ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وفي ضوء القوائم والتعليمات الخلية السارية .

يمسك البنك دفاتر حسابات منتظمة ، كما أن القوائم المالية المرفقة تتفق مع ما هو وارد بتلك الدفاتر .

محمد زهدي مجنى
محاسب قانوني معتمد



صنعاء في ٢٦ أبريل ٢٠٠٦